التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS والحق في الخصوصية

بحث مقدم الى مؤتمر

الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات

٢٣– ٢٤ مايو ٢٠٢١م

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

إعداد

أ.د/ تامر محمد صالح

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا السابق

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

والمحامي بالنقض والدستورية العليا

مقدمـــة

- موضوع الدراسة:

قديمًا كان الإنسان ينظر إلى السماء ليهتدي بالنجوم ليعلم بها مكانه، ويسلك بواسطتها مساره، إلى أن أفرز التقدم العلمي وسائل شتى؛ أهمها: نظام تحديد المواقع العالمي GPS، فأصبح يستعين به في عرض البحر ليعرف وجهته، ويخترق به الفضاء ليهبط حيث أراد، ولم تقف إفادته عند ذلك الحد؛ بل عمل على الإفادة القصوى منه، خصوصًا في مجال مكافحة الجريمة من خلال تحديد مكان مرتكبيها، وتطبيق العقوبة المناسبة عليهم، بغية تحقيق العدالة.

وتحقيق هذا الهدف لا يتم تلقائيًا؛ وإنما يتعين اللجوء إلى وسائل شتى بهدف الوصول إلى الأدلة الدامغة التي يترتب عليها إدانة شخص مرتكب الجريمة، هذه الوسائل منها ما هو تقليدي مثل: التفتيش، والاعتراف، والشهادة. ومنها ما هو علمي تقني مثل: البصمة الوراثية، وجهاز كشف الكذب، وأجهزة كشف البصمات المختلفة، إلى أن تم الوصول إلى التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS؛ وهي اختصار لـــ "- Positioning System The Global"، ويعد ذلك أحد مظاهر المواكبة الجنائية الإجرائية للتطور التقني، وتسخيرها إياه، فالقانون بحاجة إلى مواكبة التكنولوجيا، والتكنولوجيا بحاجة إلى تنظيم قانوني، ولا شك أن هذا الإجراء يتعلق بالخصوصية مما يتطلب بيان الضوابط القانونية التي يتعين توافرها للاعتماد على مخرجاته كدليل إثبات.

- **مبررات الدراسة**:

دفعت إلى هذه الدراسة كثير من الأسباب العملية والنظرية؛ أهمها:

١ـ الأسباب العملية:

استطاع المجرمون الاستعانة بعديد من الوسائل التكنولوجية لتنفيذ مشروعهم الإجرامي، وهو ما يحتم على الجهات المختصة بضبط الجريمة ومرتكبيها مواكبة هذا التطور، بل التفوق عليهم للتمكن من ضبطهم؛ حيث يُعد التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS من الطرق الأكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة لمراقبة الحركة اليومية للأفراد، والتي يمكن تحقيقها بسهولة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، أي ٣٦٥ يومًا في السنة، وهو ما يصعب بالنسبة للمراقبة الجسدية، خصوصًا مع تزايد العمليات الإرهابية، وتواجد الأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين في مناطق نائية تتسم بالعزلة، أو اكتشاف الشخص ذاته أنه محل مراقبة مما يضر بالشخص القائم بها، وصعوبة اعتراف مرتكبي هذه الجرائم، أو قيام أحد بالشهادة عليهم خوفًا من انتقامهم، فكان البحث عن وسيلة تُمكن من معرفة مكان تواجد المتهم أو الشئ الذي يتم تتبعه دون خطورة على من يقوم بالتتبع أمرًا ذات أهمية بالغة. كما أن لهذه الدراسة أهميتها من الناحية العملية لتعلقها بقانون الإجراءات الجنائية الذي يُعد آلية التطبيق العملي للقانون الجنائي، لأنه من الضروري أن يقوم شخص ما باتخاذ إجراء قانوني ضد المُجرم، وأن يتم تقديم أدلة ضده، وأن يحاكم بشكل قانوني.

٢ـ الأسباب النظرية:

تمثلت أهمها في قلة الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي[١] الذي يشكل التتبع

---

(١) استخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة عام ١٩٥٦م، على الرغم من حداثته، حينما عقد =

الجغرافي للمتهم بواسطة GPS أحد مظاهره، لكونه يتمثل في محاكاة السلوك البشري؛ حيث حلت أنظمة التتبع الجغرافي محل التتبع البشري، كما يعد استخدام تقنية GPS أحد مظاهر الرقمنة الجغرافية أي استخدام التكنولوجيا الجديدة لتحديد الموقع الجغرافي، إضافة إلى كثرة استعمال هذه التقنية في الوقت الحاضر دون وجود تنظيم تشريعي يتعلق بها، مما جعل الحاجة ماسة إلى تناول جوانبها المختلفة من الناحية القانونية.

- **إشكالية الدراسة**:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة فى توضيح مدى الاستعانة بتقنية GPS كإحدى وسائل جمع الأدلة، ومدى انتهاكها للحق في الخصوصية، سواء تم التتبع داخل الأماكن الخاصة أو العامة، خصوصًا أن حيازتها لم تعد تقتصر على الحكومات أو الجهات الرسمية، وإنما امتدت إلى الأفراد العاديين، وباستطاعة من يحصل على مثل هذا الجهاز تحديد موقعه بدقة، وتحديد خط سيره بسهولة إلى الموقع الذي يريد التوجه إليه، وذلك سواء أكان يسير على الأقدام أم يقود سيارة، أم يطير في طائرة، أم يشق طريقه في زورق ما. وتُعد خدمة تحديد الموقع بواسطة GPS من أكبر الخدمات في الوقت الحالي من خلال تحليل الإشارات المستلمة من الأقمار الصناعية التي يتم تشغيلها من قبل الحكومات؛ لكونها خدمة لجميع أفراد المجتمع، وهذه الطريقة من أكثر الطرق التي يتحقق فيها التداخل مع خصوصية المستخدم لكونها غير مرئية،

=

مؤتمر في كلية دارتماوث Dartmouth بإنجلترا وقد ظهر فيه هذا المصطلح على يد *John McCarthy* جون ماكارثي. والذكاء الاصطناعي في أبسط تعريفاته هو محاكاة السلوك البشري عن طريق أجهزة إلكترونية. د. عمرو سيد جمال محمود حسن البحيري، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مصر، ٢٠١٩م، ص١٥.

والخصوصية حق أكدته التشريعات الوطنية[1]

(١) تنص المادة ٥٧ من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤م على أن:" للحياة الخاصة حرمة وهي مصونة لا تمس، وللمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مُسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون، كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك".

وقد جاءت عبارة الدستور المصري عامة لتضمن الحماية الكاملة لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة جميع الوسائل التكنولوجية.

وتنص المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أن:" لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق، وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناءً على أمر مُسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، كما تنص المادة ٩٥ من القانون ذاته على أنه:" لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناءً على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها."

كما تنص المادة ٢٠٦ منه أيضًا على أنه:" لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة.ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدمًا على أمر مُسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق.

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا، ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مددًا أخرى مماثلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة، على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها. ولها حسب ما =

والمواثيق الدولية[1].

والسؤال الذي يطل برأسه هنا: هل التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS يشكلاً انتهاكًا للخصوصية أم لا؟

=

يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزًا لها أو من كانت مرسلة إليه".

وينص التعديل الرابع من دستور الولايات المتحدة الأمريكية على أن للمواطنين الحق في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة. وتستخدم المحاكم معيار "التوقع المعقول للخصوصية" لتحديد ما إذا كان الإجراء يشكل تعديًا على الحقوق المقررة في التعديل الرابع أم لا.

Tenison Craddock, The Limitations on Police Regarding GPS Tracking Devices: A Necessary Hindrance? 9 Computer L. Rev. & Tech. J., 2004-2005, p.506: 513.

(١) تنص المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه:" لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلّ شخص حقّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات." وتنص المادة ١٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه: "١- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. ٢- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس". وتنص المادة ٨ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أنه:" ١- لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته. ٢- لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقًا للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم". وتنص المادة الخامسة من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان على أن:" لكل شخص الحق في أن يتمتع بحماية القانون ضد الهجمات التعسفية على شرفه وسمعته وحياة الخاصة والعائلية. وتنص المادة ١١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن:" ١- لكل إنسان الحق في أن يحترم شرفه وتصان كرامته.٢- لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل اعتباطي أو تعسفي في حياته الخاصة أو في شئون أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أن يتعرض لاعتداءات غير مشروعة على شرفه أو سمعته. ٣- لكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات".

والواقع إن الإجابة على هذا التساؤل كانت مثار خلاف بين التشريعات والقضاء، وكان التباين في المواقف إزاء ذلك ما بين الانتهاك النسبي أو الانتهاك المُطلق للخصوصية

- **منهج الدراسة**:

تتبع هذه الدراسة المنهج التأصيلى التحليلى المقارن؛ من خلال بيان مدى كفاية القواعد والنصوص التقليدية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والمتعلقة ببعض الإجراءات الشبيهة أو القريبة من التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS مثل: التفتيش، ومراقبة المحادثات التليفونية، بالإضافة إلى مقارنة التشريعات التي أقرت هذه الوسيلة كإحدى آليات جمع الأدلة مثل: التشريع الفرنسي، وكذلك الأحكام القضائية الأمريكية بهدف الوصول إلى صياغة بعض التوصيات لتوضع تحت نظر المشرع المصري ليقره حال رآه مناسبًا.

- **نطاق الدراسة**:

تقتصر هذه الدراسة على التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS كإحدى إجراءات جمع الأدلة، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة تتبع المحكوم عليه كعقوبة مثل: المراقبة الشرطية، أو المراقبة كإحدى بدائل الحبس الاحتياطي، كما يخرج منها التتبع الجغرافي بالوسائل التقليدية مثل: مراقبة شخص للمتهم.

- **خطة الدراسة**:

تتعلق هذه الدراسة بموضوع التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS كإحدى إجراءات جمع الأدلة، وسيتم تناوله من خلال مبحثين ومطلب تمهيدي؛ يتعلق المطلب التمهيدي بمفهوم التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS، ويتناول المبحث الأول الانتهاك النسبي للحق في الخصوصية، ويتعلق المبحث الثاني بالانتهاك المطلق للحق في الخصوصية، ويعقب ذلك كله خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التى انتهت إليها الدراسة.

المطلب التمهيدي

مفهوم التتبع الجغرافي للمتهم

بواسطة GPS

يُعد التتبع الجغرافي للمتهم باستخدام تقنية GPS أحد مظاهر الرقمنة الجغرافية؛ أي استخدام التكنولوجيا الجديدة لتحديد الموقع الجغرافي للأفراد والأشياء، وهذه الأجهزة كانت مجرد مبتكرات جذابة، ولكنها في الواقع أحدثت ثورة خصوصًا في عالم النقل بشتى صوره لدرجة جعلت استعمالها أمرًا شائعًا لانخفاض أسعارها وسهولة استخدامها.

والتتبع الجغرافي لم يختلف مفهومه اللغوي[1] عن مفهومه الاصطلاحي؛ فالنظام العالمي لتحديد المواقع GPS عبارة عن سلسلة من الأقمار الصناعية التي تبث المعلومات التي تتيح لمستخدمي جهاز GPS تحديد موقع الجهاز في أي مكان على

(١) اتَّبَعَ: اتَّبَعَ الشيءَ: سارَ وراءَهُ وتَطلَّبَهُ. ويقال: اتَّبَعَ الإمامَ: حذا حَذْوَه. واتَّبَعَ القرآنَ والحديث: عمِل بما فيهما. واتَّبَعَ فلانًا بالدَّيْن ونحوه: طالبه به. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ص٨٤. (مادة تبع)

تبع: تَبِعَ الشيءَ تَبَعًا وتَباعًا في الأفعال وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعًا: سِرْت في إثْره؛ واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قفاه وتَطلَّبه مُتَّبِعًا له وكذلك تتَبَّعه وتتَبَّعْته تتَبُّعًا؛ قال القُطامي: وخَيْرُ الأمْر ما اسْتَقْبَلْتَ منه، وليس بأن تتَبَّعَه اتِّباعًا وضَع الاتِّباعَ موضع التتبُّع مجازًا. قال سيبويه: تتَبَّعَه اتِّباعًا لأن تتَبَّعْت في معنى اتَّبَعْت. وتَبِعْت القوم تَبَعًا وتَباعة، بالفتح، إذا مشيت خلفهم أو مَرُّوا بك فمضَيْتَ معهم. وفي حديث الدعاء: تابِعْ بيننا وبينهم على الخيْراتِ أي اجْعَلْنا نُتَّبِعُهم على ما هم عليه.

وقال الفراء: أَتْبَعَ أحسن من اتَّبَع لأن الاتِّباع أن يَسِير الرجل وأنت تسير وراءَه، فإذا قلت أَتْبَعْتُه فكأنك قفوْته. وقال الليث: تَبِعْت فلانًا واتَّبَعْته وأَتْبَعْته سواء. وأَتْبَعَ فلان فلانًا إذا تَبِعَه يريد به شرًّا كما أَتْبَعَ الشيطانُ الذي انسلخَ من آيات الله فكان من الغاوين، وكما أَتْبَع فرعونُ موسى. وأمَّا التتَبُّع: فأن تتتَبَّعَ في مُهْلةٍ شيئًا بعد شيء؛ وفلان يتَتَبَّعُ مَساويَ فلان وأثرَه ويَتتبَّع مَداقَّ الأمور ونحو ذلك. لسان العرب، لابن منظور، الجزء الأول، دار المعارف، ص٤١٦. (مادة تبع)

الأرض، ويتخذ هذا النظام من الفضاء قاعدة له؛ حيث يوفر لجميع مستخدميه المدنيين في جميع أنحاء العالم خدمات مجانية لتحديد الموقع على نحو مستمر ودون انقطاع، وتحديد الوقت والسير، إذ باستطاعة أي شخص لديه جهاز استقبال لنظام تحديد الموقع أن يحصل على معلومات تحدد له الموقع والتوقيت ليلاً ونهارًا في أي مكان بالعالم، وبغض النظر عن الظروف الجوية.

والنظام العالمي لتحديد المواقع GPS هو النظام الأكثر استخدامًا، والذي نشأت بسببه سوق تجارية ضخمة لمصنعي أجهزة الاستقبال وشركات خدمات المساحة، على الرغم من وجود نظم أخرى لتحديد المواقع؛ أهمها: منظومة Glonass جلوناس الروسي، ونظام Galileo جاليليو للاتحاد الأوروبي، ونظام Beidou بيدو الصيني[1].

(١) توجد عدة بدائل للنظام العالمي لتحديد المواقع NAVSTAR GPS التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، والمصطلح الأكثر عمومية لمثل هذه النظم هو نظم الملاحة العالمية GNS. والنظام الروسي المقابل للنظام العالمي لتحديد المواقع هو نظام جلوناس GLONASS الذي تديره وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي. وقد أكملت جلوناس منظومتها الكوكبية التي بدأت عام ١٩٧٦م، لكنها سقطت بفعل عدم الإصلاح أو الترميم، إلا سبعة أقمار فقط ظلت في المدار عام ٢٠٠٧م.

كما قام الاتحاد الأوروبي ووكالة الفضاء الأوروبية بإنشاء نظام جاليليو Galileo ويتضمن مجموعة من التحسينات التي تفوق نظام الولايات المتحدة العالمي لتحديد المواقع GPS؛ تتمثل في إدراج رسالة سلامة تبلغ المستخدم على الفور بأخطاء الإشارات، ومن التحسينات الأخرى أن جاليليو سوف يعمل في أقصى خطوط العرض، وسيتم تشغيل جاليليو بشكل مترابط مع نظام الولايات المتحدة العالمي لتحديد المواقع على مستوى المستعملين.

وسوف يكون لنظام بيدو (Beidou) الذي اقترحته الصين مؤخرا ٣٠ قمرًا، من بينها خمسة أقمار ثابتة بالنسبة للأرض و ٣٠ قمرًا في المدار. وسيتم عرض خدمة مجانية بدقة ١٠ أمتار للموجودين في الصين، أما المشتركون من الخارج فسيحصلون على خدمة أكثر دقة لقاء رسوم. انظر دليل البنية الأساسية الجغرافية المكانية لدعم أنشطة التعداد، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ١٠٣، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٠م، ص ٩٤.

وقد أطلق الجيش الأمريكي أول جيل من أقمار GPS في الفضاء عام١٩٧٨م[١]. وقد زاد استخدامها منذ عام ١٩٩٣م، كما زادت دقتها بعد عام ٢٠٠٠م وفك تشفيرها[٢].

وتعرف المادة الثانية من تعليمات منظومات وأجهزة تتبع وتحديد الموقع الجغرافي والصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات استنادًا لنص المادة ١٢/أ/٢ والمادة ٥١ من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته خدمة تتبع وتحديد الموقع الجغرافي بأنها:" خدمة تتبع وتحديد الموقع الجغرافي للأجسام مثل: السيارات والحاويات والمعدات وغيرها من الأجسام بما يشمل كافة الأعمال التي تتعلق بالمراقبة والتحكم لهذه الخدمة ونقل البيانات بواسطة وسائل الاتصالات".

وتبث الأقمار الصناعية لنظام تحديد المواقعGPS نوعين من البيانات؛ النوع الأول مُشفر ولا يمكن الوصول إليه إلا من قِبل القوات العسكرية الأمريكية. أما النوع الثاني من البيانات فهو غير مُشفر ويمكن استخدامه في التطبيقات المدنية. وفي عام ١٩٨٣م أصدر الرئيس رونالد ريجانRonald Reagan توجيهًا يتعلق بإشارات GPS المدنية وهي أن تكون متاحة للعالم مجانًا، وعلى الرغم من إتاحتها للجمهور فقد تم تصميم نظام GPS بحيث لا يمكن للمستخدمين المدنيين الحصول على مستوى الدقة نفسه مثل القوات العسكرية الأمريكية.

---

(1) Smithsonian National Air and Space Museum, How Does GPS Work? Available at http://www.nasm.si.edu/GPS/work.html (last visited 5 Aug., 2019).

(٢) د. محمد يعقوب محمد سعيد، النظام العالمي لتحديد المواقع، ص٧. متاح على الموقع الآتي:
https://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/Arabic_GIS/Arabic_GIS%20[Compatibility%20Mode].pdf وقد تمت زيارته في ١ يناير ٢٠٢٠م.

ويتمثل تحديد الموقع الجغرافي في رصد تحركات الشخص، أو أي شئ سواء بعلم الشخص المعني أو دون علمه، ويتم ذلك من خلال إجراء "تتبع ديناميكي" عن طريق الهاتف المحمول، أو قطعة GPS الموضوعة على سيارة، أو في كمبيوتر محمول، أو حقيبة، أو ملابس. ويتم نقل بيانات الموقع الذي ترسله الأقمار الصناعية إلى الهاتف بواسطة الأخير إلى هوائي الترحيل الذي يرسلها بدوره إلى مشغلي الاتصالات xوهي: شركات خطوط المحمول؛ حيث يمكن نقلهم إلى خادم شرطة قبل ظهورهم أخيرًا في محطة عمل ضباط الشرطة. ويمكن أن يتم ذلك في الوقت الفعلي، أي إن الحركة يتم تتبعها في الحال أو في وقت لاحق عندما يتعلق الأمر مثلاً بالبحث عن مكان وجود شخص في ذلك الوقت.

ويتكون النظام العالمي لتحديد المواقع GPS من:الأقمار الصناعية، ومحطات التحكم، وأجهزة المستخدم[1]:

١- الأقمار الصناعية: يبلغ عددها ٢٧ قمرًا على ارتفاع ٢٠٠٠٠كم فوق سطح البحر موزعة على ٦ مدارات، ويحتوي كل قمر على جهاز استقبال، وجهاز إرسال، وساعة زمنية دقيقة لقياس الزمن، وخلايا شمسية، ومجموعة من أجهزة التحكم الأخرى. وترسل الأقمار الصناعية ذبذبات تحمل معلومات عن تحديد الموقع. والنظام العالمي لتحديد المواقع GPS هو نظام لاسلكي للملاحة في جميع أنحاء العالم باستخدام أقمار في مدارات حول الأرض. وتقوم أجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع بجمع الإشارات المرسلة من مجموعة الأقمار ومحطاتها الأرضية.

(١) د. محمد يعقوب محمد سعيد، النظام العالمي لتحديد المواقع، مرجع سابق، ص٧.

وهذا النظام الذي يطلق عليه اسم نافستار (NAVSTAR) تقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية بالإنفاق عليه وصيانته؛ حيث أطلق سلاح الجو الأمريكي القمر الصناعي NAVSTAR الرابع والعشرين في المدار يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٣م، مما أكمل شبكة الأقمار الصناعية التي تشكل النظام العالمي لتحديد المواقعGPS[1]. ويعمل نظام تحديد المواقع العالمي GPS عن طريق قياس المسافة من جهاز الاستقبال إلى أربعة أقمار صناعية فردية لتحديد خط الطول وخط العرض والارتفاع للمستقبل. ولتثليث موقع بهذه الطريقة يحسب جهاز استقبال GPS المسافة إلى كل قمر صناعي عن طريق قياس الوقت اللازم بالنسبة إلى إشارة الراديو للسفر إلى هذا القمر الصناعي.

٢- محطات التحكم: هي عبارة عن محطة تحكم رئيسية بالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من محطات المراقبة حول العالم؛ مهمتها تتبع حالة الأقمار الصناعية (الخلايا الشمسية- الارتفاع- صلاحية القمر) وصيانتها. ويمكن من خلال هذه المحطات حجب الأقمار الصناعية، أو تقليل وقتها عن بعض المناطق وفي بعض الأوقات مثل: ما يتم أثناء الحروب.

٣- أجهزة المستخدم: هي عبارة عن أجهزة الاستقبال التي تستخدم لتحديد المواقع، وتعتمد دقتها على نوعيتها، وتختلف أسعار وقدرات أجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع المتاحة تجاريًا، وتبين المواصفات التقنية مدى الدقة التي يمكن تحقيقها في تحديد المواقع. وكلما ازداد جهاز الاستقبال قوة زاد سعره. ويحدد مستعمل النظام ما إذا كانت الدقة الإضافية تساوي التكلفة الإضافية.

(1) SCOT PACE ET AL., THE GLOBAL POSITIONING SYSTEM: ASSESSING NATIONAL POLICIES, (1995), p. 237-238. Available at: http://www.rand.org/pubs/monographreports/MR614/MR614.appb.pdf. (last visited 7 Aug., 2018).

وتتنوع أجهزة الاستقبال أيضًا من حيث سهولة الاستعمال وقدرات التتبع المفيدة في النقل، وكذلك من حيث مساقط الخريطة ونظم المرجعية الجغرافية المدعومة. وتكمن الاعتبارات الإضافية في اختيار أجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع في قوة تحمل الجهاز، واستهلاك الطاقة، وسعة تخزين الإحداثيات، وسهولة نقل الإحداثيات المختزنة إلى جهاز الحاسوب المحمول أو المكتبي.

ويعرض معظم البائعين منتجات متكاملة تجمع بين جهاز استقبال وجهاز حاسوب صغير، أو محمول باليد، بحيث يمكن رسم الإحداثيات الملتقطة على الشاشة مباشرةً إما بمفردها أو على خريطة قاعدة رقمية(١).

معنى ذلك أن التقدم في تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع GPS أدى إلى زيادة انتشار الأجهزة التي تعمل بنظام GPS في مجتمعنا، لأنها توفر عديدًا من الخدمات القيمة للمستخدمين، غير أن دقتها المتزايدة وتوافرها أدى إلى انخفاض الخصوصية(٢)؛ حيث قطعت تقنية النظام العالمي لتحديد المواقع GPS شوطًا طويلاً منذ إنشائها عام ١٩٩٣م(٣)، ومع تقدم تقنية GPS انخفض حجمها بشكل مطرد؛ حيث أصبحت قريبة من حجم ختم البريد(٤)، وانخفض سعرها بنحو ٥٠٪ عن السنوات

(١) دليل البنية الأساسية الجغرافية المكانية لدعم أنشطة التعداد، مرجع سابق، ص٩٥.

(2) Sarah Rahter, Privacy Implications of GPS Tracking Technology, I/S: A Journal Of Law And Policy, Vol. 4:3, 2008-2009, p.756

(3) Kevin Keener, Personal Privacy in the Face of Government Use of GPS, 3 ISJLP, (2007), p.,473,474.

(4) James Klein, Brave New GPS World, Nov. 3, 2003, GTX CORP., Available at: http://gtxcorp.com/?q=/news/in-thenews. (last visited 20 Aug., 2019).

القليلة الماضية[١]، ومع انخفاض سعر مستقبلات GPS وحجمها زادت دقتها. وتسمح هذه التقنية لشخص واحد بمراقبة تحركات الأفراد المتعددين عن بُعد لفترات غير محدودة، أو في الوقت نفسه، أو تحديد موقعهم الدقيق في أي لحظة.

ويتم تحديد المواقع بواسطة الأقمار الصناعية من خلال حساب المسافة بين القمر الصناعي وجهاز الاستقبال، وذلك من خلال قياس الزمن الذي تمر فيه الإشارة من القمر الصناعي إلى جهاز الاستقبال؛ ومن ثم فالمسافة تساوي حاصل ضرب السرعة في الزمن، أي إن المسافة = السرعة × الزمن. وسرعة الإشارة تساوي سرعة الضوء؛ وهي ٣٠٠ ألف كم في الثانية، أو ١٨٦ ألف ميل في الثانية[٢].

وتأتي أجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي GPS في مجموعة متنوعة من الأشكال ومن مستويات التطور؛ إذ يمكن أن تكون صغيرة مثل: بطاقة الهاتف المحمول. ومع ذلك فإن GPS ليست الطريقة الوحيدة لتتبع الهواتف المحمولة؛ حيث يمكن تتبع الهواتف المحمولة عند إجراء مكالمات مع الهاتف من خلال الأبراج الخلوية لمزود الخدمة أو المواقع الخلوية. ويمكن تحديد موقع الهاتف الخلوي من خلال تثليث الإشارات عندما يرى الهاتف الخلوي برجين أو أكثر[٣].

(1) Charles Murray, GPS Makers Lock on to Personal Security Technology, Eetimes.Com, Available at: http://www.eetimes.com/story/OEG2002o815So051. (last visited 15 Aug.,2019).

(٢) د. محمد يعقوب محمد سعيد، النظام العالمي لتحديد المواقع، مرجع سابق، ص١١.

(3) Recent Development, Who Knows Where You 've Been? Privacy Concerns Regarding the Use of Cellular Phones as Personal Locators. 18 HARv. J.L. & TECH. (2004), p. 307, 308.

والتثليث سهل؛ خاصة في المناطق الحضرية، أما في المناطق الريفية فإن موقع الهاتف الخلوي في كثير من الأحيان قد يتعذر تحديده بدقة. وقد أدى تطوير التكنولوجيا إلى جانب زيادة عدد المواقع الخلوية المصممة للتعامل مع سوق الهواتف المحمولة المتسارع بسرعة، إلى زيادة الدقة في تثليث الموقع الفعلي للمستخدم(١).

وبناءً على ذلك يعرف التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS بأنه: تحديد المكان الذي يتواجد فيه الفرد أو الشيئ من خلال استعمال تقنية GPS سواء في الشيئ ذاته مثل: الهاتف المحمول، أو السيارة أو بوضع قطعة معدنية على الأجسام أو الأشياء.

(1) Darren Handler, An Island of Chaos Surrounded by a Sea of Confusion: The E911 Wireless Device Location Initiative, lo VA. J.L. & TECH., (2005), p. 1, 5.

المبحث الأول

الانتهاك النسبي للحق في الخصوصية

تقسيم:

يختلف مدى انتهاك التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS حسب المكان الذي يتم تتبع الشخص فيه، أو المدة التي يستغرقها التتبع؛ وفيما يأتي بيان ذلك.

المطلب الأول

مكان التتبع الجغرافي للمتهم

بواسطة GPS هو معيار الخصوصية

القيام بوضع جهاز تتبع لموقعك يتطلب بالتأكيد تحديد مكان وجودك، فقد لا يحتاج تطبيق القانون إلى أمر قضائي قبل وضع جهاز GPS في سيارتك سرًا، وتتبع كل خطوة لديك إذا كنت في الطريق العام مثلاً[1].

وقد وضعت القيود العامة على استخدام الحكومة لتكنولوجيا التتبع من خلال السوابق القضائية في القضاء الأمريكي، في إطار التعديل الرابع للدستور الأمريكي الذي ينص على: "حق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم... ضد أعمال التفتيش

(1) Compare United States v. Maynard, 615 F.3d 544, 568 (D.C. Cir. 2010) (holding that law enforcement violated the Fourth Amendment when it secretly placed a GPS device on defendant's car to monitor his actions), with United States v. Pineda-Moreno, 591 F.3d 1212, 1217 (9th Cir. 2010) (holding that law enforcement did not violate the Fourth Amendment when it secretly placed mobile tracking devices on defendant's car to monitor his actions).

والمصادرة غير المعقولة." وكان مبدأ التوقع المعقول للخصوصية هو أول المبادئ الحاكمة لذلك الموضوع، وتم إرساؤه في قضيةKatz v. United States عام ١٩٦٧م؛ حيث قررت المحكمة أن:"ما يعرضه شخص عن قصد للجمهور... لا يخضع لحماية التعديل الرابع"(١).

وانطلاقًا من ذلك، قضت المحكمة بأن المسئولين الحكوميين لم يتمكنوا من تقديم الأدلة التي تم جمعها عن طريق التنصت على هاتف عمومي(٢). وكان المدعي عليه قد استخدم كشك هاتف عمومي للاتصال بمراهنات المقامرة غير القانونية، وغزت تقنيات المراقبة هذه خصوصية المدعى عليه وانتهكت حقوق التعديل الرابع. وعلى الرغم من وجوده في مكان عام، بذل المدعى عليه جهودًا متضافرة لإخفاء كلامه، بما في ذلك إغلاق الباب حتى لا يستمع أحد إلى محادثته في رأيه المتفق عليه، وهنا رأى القاضي Harlan هارلان أن كشك الهاتف المغلق هو منطقة خاصة مثل المنزل، ومن ثم فإن أي مجال يتمتع الشخص فيه بتوقعات معقولة للخصوصية محمي دستوريًا.

وقضت الدائرتان السابعة والتاسعة مؤخرًا بأن استخدام أجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالمي GPS لا يتعارض مع توقعات الشخص بالخصوصية، ولذلك فإن الشرطة لا تحتاج إلى أمر لتثبيت الجهاز على سيارة الشخص ومراقبته(٣). ويقتصر ذلك على الطرق التي يمكن للجمهور الوصول إليها، لذلك فإن مراقبة GPS للسيارة على الطريق العام لا تنتهك حقوق التعديل الرابع للشخص وفقًا لهذه المحاكم(٤).

(1) Katz v. United States, 389 U.S. 347, 351, (1967).

(2) Katz v. United States, 389 U.S. 347, 358-59 (1967).

(3) Pineda-Moreno, 591 F.3d at 1215-16; Garcia, 474 F.3d at 998.

(4) e.g., Garcia, 474 F.3d at 996 (referencing United States v. Knotts, 460 U.S. 276. (1983), (for the proposition that there is no expectation of privacy on public roads).

وقد وجدت المحكمة في قضية الدائرة السابعة الولايات المتحدة ضد Garcia أن المدعى عليه متهم في تصنيع مادة Methamphetamine الميثامفيتامين، فبعد فترة وجيزة من مغادرة Garcia السجن أبلغ طرف ثالث الشرطة أن Garcia قد سلم الميثامفيتامين إليه، وأن المتهم يعتزم بدء تصنيع المخدرات مرة أخرى. وبدأت الشرطة في مراقبة نشاط Garcia، واكتشفت أنه كان يشتري مكونات شائعة من الميثامفيتامين بعد أن علمت أن Garcia كان يقود سيارة Ford Tempo مستأجرة، وتم وضع جهاز تتبع GPS لتسجيل جميع حركات السيارة، وعندما استعادت الشرطة الجهاز في وقت لاحق علمت بجميع الأماكن التي ذهبت إليها السيارة، وفتشوا قطعة كبيرة من الأرض كانت السيارة قد زارتها مرارًا، واكتشفوا المعدات والمواد المستخدمة في تصنيع الميثامفيتامين، وقد تم استخدام هذه المعلومات فيما بعد لمحاكمة Garcia.

وقد قضت الدائرة السابعة بأن تركيب جهاز تتبع GPS واستخدامه كان دستوريًا؛ لأن تتبع نظام تحديد المواقع العالمي GPS كان أكثر شبهًا بكاميرات المراقبة وتصوير الأقمار الصناعية، فجهاز تتبعGPS هذا لم يساعد الشرطة في إدراك شيء لم يكن بإمكانهم ملاحظته بالعين المجردة؛ حيث كان بإمكان الشرطة استخدام المراقبة الشخصية لمدة أربع وعشرين ساعة للحصول على المعلومات نفسها. ومن ثم تُعد أجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالميGPS بديلاً عن "المراقبة الشخصية" وفقًا للدائرة السابعة، ولذلك فهي مسموح بها بموجب التعديل الرابع ولا تشكل عدوانًا على الخصوصية، فالطرق مجال عام، ومن ثم فإن الأفراد ليس لديهم توقع معقول للخصوصية في الطرق العامة، وبناءً عليه فإن تتبع نظام تحديد المواقع العالميGPS دون أمر قضائي لا ينتهك حقوق التعديل الرابع[1].

(1) Pineda-Moreno, 591 F.3d at 1214-15; United States v. Garcia, 474 F.3d 994, 997 (7th Cir. 2007).

وفي هذه القضية تشير الدائرة السابعة إلى أوجه التشابه بين تتبع GPS والاستخدام المطول للمراقبة بالفيديو[1]، وكثير من الحجج الداعمة للسماح بمراقبة الفيديو للمناطق العامة تشبه تلك الموجودة في حالات المراقبة بواسطةGPS؛ وأهمها أن المراقبة بالفيديو لا تمنح السلطات أي معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال المراقبة البصرية الشخصية التي لا تضمنها تلك التكنولوجيا[2].

فالحكومة يمكنها أن تستخدم كاميرات طويلة المدى لتسجيل النشاط في حقل مفتوح. وذكرت الدائرة الرابعة أن الشرطة يمكن أن تراقب الشخص المشتبه فيه لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم. وعندما تختار هي أو مساعديها استخدام طريقة مراقبة أكثر كفاءة في استخدام الموارد فإن ذلك لا يُعد انتهاكًا للتعديل الرابع[3]. وغالبًا ما توفر المراقبة المرئية الطويلة للشرطة كثيرًا من المعلومات نفسها التي تتبعها عملية التتبع الطويلة لنظامGPS، مما يسمح للشرطة بمعرفة ما إذا كان الشخص يزور أماكن معينة مرارًا وتكرارًا.

وفي قضية الدائرة التاسعة الولايات المتحدة ضد Pineda-Moreno، لاحظ أحد مسئولي إنفاذ قوانين المخدرات مجموعة من الرجال يشترون الأسمدة التي يشيع استخدامها لزراعة نباتات Cannabis الماريجوانا،[4] وتتبع مساعد مأمور الضبط

(1) United States v. Garcia, 474 F.3d 994, 997-98 (7th Cir. 2007) (discussing cameras mounted on lampposts).

(2) Taketa, 923 F.2d at 677 ("Videotaping of suspects in public places, such as banks, does not violate the [F]ourth [A]mendment; the police may record what they normally may view with the naked eye.").

(3) Vankesteren, 553 F.3d at 291.

(4) United States v. Pineda-Moreno, 591 F.3d 1212, 1213 (9th Cir. 2010).

سيارة الرجال، وعلم أن هذه السيارة مملوكة للمدعى عليه، فقامت الشرطة بتركيب أجهزة تتبع GPS على سيارة المدعى عليه سبع مرات مختلفة، وقامت الشرطة بتتبع المدعى عليه، فوجدوه يذهب إلى مكان تنمو فيه الماريجوانا، وفي النهاية قام الضباط بسحب السيارة، وشموا الماريجوانا، واعتقلوا المدعى عليه.

وقد وجدت الدائرة التاسعة أن تركيب جهاز GPS وتتبع سيارة Pineda-Moreno لا ينتهك التعديل الرابع. بالإضافة إلى ذلك، قررت المحكمة أن تصرف الشرطة للدخول إلى ممر المدعى عليه لتثبيت الجهاز لم ينتهك التعديل الرابع عشر، فالممر الذي كان داخل سقف منزل "Pineda-Moreno"، لم يكن خاضعًا لتوقع معقول للخصوصية؛ لأن Pineda-Moreno لم يتخذ أي خطوة لحماية الممر من الجمهور، ولم يكن هناك سياج أو حاجز يعوق الممر عن المنظر أو الوصول العام، ولم تكن هناك إشارة بعدم المرور، لذلك لم يكن Pineda-Moreno يتوقع أن الناس لن يدخلوا إلى ممره بحرية، ومن ثم لم تُعد المراقبة المطولة على مدار الساعة له بحثًا غير مشروع وفقًا لمعايير التعديل الرابع.

ويلاحظ هنا أن الدائرتين قد اتخذتا من التفرقة بين المكان العام والخاص أساسًا لمشروعية التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS؛ فالمكان العام لا يخضع لتوقع معقول من جانب الشخص بالخصوصية، ومن ثم فلا يكون التتبع الجغرافي للمتهم فيها غير مشروع، ويُعد هذا أخذًا بنظرية الأماكن المفتوحة.

وتقوم نظرية الأماكن المفتوحة على أن الفرد ليس لديه توقعات معقولة بالخصوصية في أي مكان مفتوح؛ حيث إن المكان المفتوح ليس جزءًا من الأشخاص والمنازل والورق والأشياء المحمية دستوريًا. وقد اعُتمد هذا المعيار لأول مرة في

قضية Hester v. United States [1]؛ وفي هذه الدعوى أتهم المدعى عليه بتبادل الويسكي المقطر بطريقة غير مشروعة في حقل مفتوح مجاور لمنزله، ولم يكن البحث الذي تم القيام به دون إذن قضائي ضمن نطاق حماية التعديل الرابع. ومن خلال تطبيق تفسير صارم لنص التعديل الرابع من الدستور الأمريكي وجدت المحكمة أن الحقل لم يكن جزءًا من الأشخاص والمنازل والورق ولا الأشياء المحمية، ومن ثم فإن أفعال مأمور الضبط لم ترق إلى التفتيش الذي يحظره التعديل الرابع دون إذن قضائي.

والحقول المفتوحة والطرق العامة يمكن الوصول إليها بشكل عام، ومشاهدة تصرفات الفرد فيها؛ حيث يتمتع كل شخص بوصول مباشر إليها، ونتيجة لذلك لا يتوقع أي شخص خصوصية معقولة فيما يتعلق بموقعه إذا كان يستخدم الطرق العامة المتاحة[2].

وبناءً على ذلك، فإن حماية الخصوصية لا تمتد إلى جميع المواقع أو جميع الظروف؛ لأن هناك أماكن معينة لا يعترف فيها المجتمع بتوقعات معقولة للخصوصية[3]. وقد قضت محكمة Ohio أوهايو عام ١٩٩٧م بأنه ليس للمتهم توقع معقول في الخصوصية فيما يتعلق بمراسلات بريد إلكتروني تحتوى على صور إباحية للأطفال تم إرسالها إلى غرفة محادثة عبر الإنترنت، لذا فإن الصور التي تم تجميعها من قبل رجال الضبط القضائي تعد مقبولة أمام القضاء كأدلة[4].

(1) Hester v. United States, 265 U.S. 57, 59 (1924).

(2) United States v. Knotts, 460 U.S. 276, 281 (1983).

(3) Oliver, 466 U.S. at 179 (finding that a field was not a place where society recognized a reasonable expectation of privacy).

(4) U.S.V. Charbonneau, 979 F. SUPP. 1177 (S.D. Ohio 1997).

وقضت محكمة ولاية Texas عام ١٩٩٨م بأن الظهور العرضي غير المقصود لمواد إباحية للأطفال لدى الشخص المكلف بإصلاح الحاسوب قد يستدعى قيام رجال الضبط بالتوسع، والاستمرار في تفتيشه دون إذن في الجهاز ذاته بهدف البحث عن أدلة أخرى، ولا يُعد ذلك تجاوزًا لسلطاتهم، ومن ثم يكون المتهم قد فقد توقعه المعقول للخصوصية عند المهندس الذي يقوم بإصلاح جهازه(١).

ولما كان مكان العمل توجد به سياسة صارمة لاستخدام الإنترنت، فإن المتهم لا يملك توقعًا معقولاً للخصوصية على الملفات التي تم تنزيلها في القرص الصلب في جهازه الحاسب بمكتبه والقيام بالتفتيش عن بُعد في حاسب المتهم وضبط القرص الصلب بدون إذن حال الكشف عن وجود مثل هذه الملفات فيه لا ينتهك الحق الدستوري المقرر في التعديل الرابع من الدستور الأمريكي(٢).

ومن ثم إذا تمكن الفرد من إثبات أنه يتوقع بشكل معقول أن نشاطه لن يكون متاحًا للجمهور، فإن هذا النشاط يكون ضمن مجال الخصوصية الذي يحميه التعديل الرابع عشر، ومنع أي أدلة تم جمعها في انتهاك لحقوق التعديل الرابع للمدعى عليه من القبول في المحاكمة.(٣)

وفي قضية United States v. Moran(٤)، رأت المحكمة العليا أن استخدام الشرطة لنظام تحديد المواقع GPS بدون إذن لتعقب Moran مسموح به بموجب

(1) U.S.V. Barth, 26 F. SUPP. 2d929 (W.D. Tex. 1998).

(2) U.S.V. Simon, 206 F.3d 392 (4th civ. 2000), cert. denied, 534 u.s. 930 (2001).

(3) E.g., Alderman v. United States, 394 U.S. 165, 171 (1969).

(4) United States v. Moran, 349 F. Supp. 2d 425,432 (N.D.N.Y 2005).

التعديل الرابع؛ لأنه لم يكن لديه أي خصوصية في مكان وجود سيارته على طريق عام ومع ذلك، نظرًا لتقدم وظائف تسجيل أجهزة GPS التي تقدم سجلات أكثر تفصيلاً مما كان يمكن أن توفره المراقبة البصرية، فقد استمرت المحاكم الفيدرالية في تطبيق القاعدة نفسها، ومن ثم فإن ما يجري في العلن يمكن تتبعه بواسطة التكنولوجيا دون العدوان على الخصوصية.

وأنشأت المحكمة العليا إطار عمل لتوجيه جهود مسئولي إنفاذ القانون لاستخدام التكنولوجيا الجديدة كوسيلة للمراقبة السرية دون انتهاك التعديل الرابع؛ على سبيل المثال في قضية[1] United States v. Karo رأت المحكمة أن وضع جهاز صافرة إنذار في سيارة المدعى عليه لا يخالف التعديل الرابع، لأن المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذا الجهاز كان يمكن الحصول عليها من خلال المراقبة البصرية دون مساعدة؛ حيث لابد من الحصول على إذن بالنسبة للحالات التي يتعذر الحصول فيها على معلومات دون اللجوء للوسائل التكنولوجية.

وقد خلصت المحكمة العليا إلى أن الشخص الذي يقود سيارته على الطرق العامة لا يملك توقعًا معقولاً من الخصوصية في تحركاته. وقالت: إنه "عندما يسافر سائق على الطرق العامة، فإنه ينقل إلى أي شخص معلومات عن الاتجاه الذي يسير فيه، ووجهته، والأماكن التي يتوقف عندها".

وذهب القاضي Rainquest إلى القول بأنه:" لا شيء في التعديل الرابع يحظر على الشرطة زيادة الكليات الحسية الممنوحة لهم عند المراقبة بتعزيز إمكانياتهم بمخرجات العلم والتكنولوجيا الممنوحة لهم في هذه الحالة "، كما أشار إلى أن سيارة

(1) United States v. Karo, 468 U.S. 705, 707 (1984); Knotts, 460 U.S. at 277.

الشرطة تتابع "المدعى عليه" على مسافة طوال رحلته، وكانت قد لاحظته وهو يغادر الطريق العام السريع ويصل إلى مكان خاص به، مع وجود أسطوانة الكلوروفورم في السيارة." ولم يكن لدى المدعى عليه توقعات بالخصوصية على الطريق العام، ومن ثم لم تنتهك الشرطة حقوق التعديل الرابع[1]".

وفي قضية Karoزرع وكلاء إنفاذ قوانين المخدرات جهاز تنبيه في علبة من "السائل الفيزيائي المنوم" التي اشتراه المدعى عليه، وقام الموظفون بتتبع الجهاز لمدة أربعة أشهر، وقاموا في نهاية المطاف بالقبض على المدعى عليه بعد أن قرروا أن علبة "السائل الفيزيائي المنوم" قد استقرت في منزل المدعى عليه.

وقد أعربت المحكمة العليا عن قلقها بشأن الاستخدام المجاني لتكنولوجيا الصافرة، مشيرة إلى رأي Karo بأن استخدام التكنولوجيا لمراقبة الممتلكات التي بعدت عن أعين الرأي العام يشكل تهديدًا خطيرًا للخصوصية؛ لأن الشرطة استخدمت التكنولوجيا لجمع المعلومات التي لم يكن باستطاعتها الحصول عليها بدونها، فقد وجدت المحكمة أن هذا يمثل اقتحامًا للخصوصية، ولا يجوز القيام به دون إذن قضائي.

كما يحظر التعديل الرابع أيضًا استخدام الأجهزة الأخرى التي تكشف عن معلومات حول المنازل، حتى دون الدخول الفعلي إلى المبنى؛ ففي قضية Kyllo V. United States [2]، على سبيل المثال، استبعدت المحكمة العليا الأدلة التي جمعتها الشرطة بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال جهاز الكشف عن الحرارة؛ لأن استخدام تقنية تعزيز الشعور لجمع المعلومات من داخل المنزل والتي لم يكن من الممكن الحصول عليها إلا عن طريق الدخول المادي يشكل

(1)United States v. Karo, 468 U.S. 705, 716 (1984).
(2)Kyllo v. United States, 533 U.S. 27, 27 (2001).

بحثًا غير دستوري، لا سيما عندما لا تكون التكنولوجيا جزءًا من الاستخدام اليومي. وجادلت الحكومة بأن الحرارة المنبعثة من المنزل كانت من الخارج، ومن ثم فإن الكشف لم يتدخل في المنزل.

ونهاية فإنه من المهم تحديد الاختلافات في الأدلة التي تم جمعها في Kyllo مقارنة بالأدلة التي تم الحصول عليها بواسطة تقنية GPS في قضايا Garcia وPineda-Moreno وMaynard وقد استخدمت الشرطة في Kyllo جهازًا للكشف عن الحرارة لتحديد أن سقف الجراج الملحق ببيت المدعى عليه كان ينبعث منه كمية كبيرة من الحرارة(١)، وقد تمكنوا من افتراض أن أنشطة غير عادية تحدث داخل الجراج الملحق، وأن الحرارة الزائدة قد تكون نتاجًا لزراعة الماريجوانا، وكان هذا تطفلاً على قدسية المنزل، والتي وجدت المحكمة العليا مرارًا أنها مجال حماية دستورية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا المستخدمة في Kyllo لم تزود الشرطة بالمعلومات التي كان يمكن تجميعها من خلال الرؤية بالعين المجردة، وعلى النقيض من ذلك، فإن تكنولوجيا مراقبة GPS التي تستخدمها الشرطة في قضايا Garcia و Pineda-Moreno وMaynard لم تعطي أي معلومات عن محتويات أو أنشطة داخل المنزل، ولا تزود الشرطة بمعلومات لا يمكن جمعها بالعين المجردة(٢)؛ حيث تتيح تقنية GPS التتبع السهل والأقل تكلفة لسيارة الفرد على طول الطريق، ولا تزود الشرطة بأي معلومات لم تتمكن من الحصول عليها فهي تؤدي إلى زيادة كفاءة

(1)Kyllo v. United States, 533 U.S. 27, 29-30 (2001).

(2) United States v. Maynard, 615 F.3d 544, 555 (D.C. Cir. 2010); United States v. Pineda-Moreno, 591 F.3d 1212, 1213 (9th Cir. 2010); United States v. Garcia, 474 F.3d 994, 995 (7th Cir. 2007).

عمل الشرطة[1]. ومن ثم فإن المراقبة بواسطة GPS لا تثير المخاوف الدستورية نفسها؛ مثل: جهاز الكشف عن الحرارة المستخدم في Kyllo.

ويُعد الاستثناء المنزلي لعمليات البحث المحسنة تقنيًا بطريقة قانونية أمرًا راسخًا،[2] وعقب إنشاء هذا الاستثناء رأت المحكمة العليا في Kyllo v. United States أن استخدام الحكومة لجهاز التصوير الحراري شكل بحثًا ينتهك التعديل الرابع للمدعى عليه، وأن استخدام الحكومة لأجهزة المراقبة التي لا تستخدم بشكل عام للحصول على معلومات حول المناطق الداخلية من المنزل، يُعد تفتيشًا غير معقول على ما يبدو دون إذن قضائي[3].

(1) e.g., United States v. Knotts, 460 U.S. 276, 282 (1983) ("Nothing in the Fourth Amendment prohibited the police from augmenting the sensory faculties bestowed upon them at birth with such enhancement as science and technology afforded them in this case.").

(2) Silverman v. United States, 365 U.S. 505, 509 (1961) (warrantless police intrusion into defendant's home violates the Fourth Amendment even if the information thus collected could have been obtained by other means); see also United States v. Moore, 562 F.2d 1o6, 114 (1st Cir. 1977) (warrantless use of a beeper inside a box of chemicals to determine their continued presence in the residence infringed on defendants' Fourth Amendment rights); see also United States v. Karo, 468 U.S. 705, 714 (1984) (monitoring a beeper becomes a search under the Fourth Amendment when it reveals "a critical fact about the interior" of a home); see also Oliver, 466 U.S. at 176-78 (holding that individuals "may not legitimately demand privacy for activities conducted out of doors in fields, except in the area immediately surrounding the home").

(3) Kyllo, 533 U.S. at 40.(2001)

وتشير هذه الحالات الفيدرالية إلى أنه يجوز استخدام تقنيات GPS فيما يُسمح قانونًا بتتبع المشتبه فيهم دون أمر قضائي ما دام يتم إجراء التتبع في مكان عام مثل: فناء المنزل(١).

ومن ثم إذا حصل الموظفون الحكوميون على أمر بتتبع أحد المشتبه بهم من خلال وحدة GPS في هاتفه المحمول، فسيتمكن الموظفون من الوصول إلى الموقع المحدد للمشتبه فيه، لأن الأشخاص يستخدمون الهواتف المحمولة بشكل أساسي عندما يكونون في الأماكن العامة، فلن يكون هناك أي انتهاك لحقوق التعديل الرابع، لأن الشخص في الخارج، فلا يكون هناك توقع معقول للخصوصية.

والموقف الوحيد الذي سيتم فيه انتهاك التعديل الرابع هو إذا كان على موظفي إنفاذ القانون تتبع الهاتف المحمول للمشتبه فيه من خلالGPS الخاصة به دون أمر قضائي، وكان المشتبه فيه موجودًا في منزله وقت التتبع. ووفقًا لتحليل المحكمة العليا في Kyllo فإن هذا الوضع سيؤدي إلى بحث غير معقول، ومع ذلك هناك سببان لعدم ظهور هذا الموقف على الأرجح؛(٢) وهما:

١- أن التكنولوجيا محدودة لا يمكن الحصول على إشارات GPS في الداخل، لأن الهاتف يلتقط إشارات GPS من الأقمار الصناعية مثل: أنظمة الأقمار الصناعية الأخرى Direct TV على سبيل المثال، وهو لن يكون قادرًا على أداء وظائفه داخل المنزل، أو تحت الأرض، أو في الأنفاق. والواقع أن هذا الأمر أصبح صعبًا في وقتنا الحالي، فشبكات المحمول غزت كافة الأماكن.

(1) Sarah Rahter, Privacy Implications of GPS Tracking Technology, 4 ISJLP, Vol. 4:3, 2008-2009,p762.

(2) AcuTracking, Frequently Asked Questions, available at: http://support.accutracking.com/index.php?x=&mod-id=2&root-2 (Last visited 30Dec., 2019).

٢- أنه من غير المحتمل أن يقوم مقدمو خدمات المحمول بتسليم معلومات مواقع المشتركين طوعًا إلى وكلاء إنفاذ القانون دون أمر قضائي، وذلك حسب نظرية أن السوق سوف تحمي الخصوصية، لأن حماية المعلومات الشخصية ذات قيمة كبيرة للمستهلكين؛ وبعبارة أخرى ستسعى الصناعة إلى حماية المعلومات الشخصية لكسب ثقة المستهلك وتحقيق أقصى قدر من الأرباح؛ [١] فعلى سبيل المثال في شركة Verizon Wireless الأمريكية يتطلب الأمر دائمًا أمرًا من القضاء[٢]، لأنه يكفي حالة واحدة فقط من الدعاية السيئة التي تضر بوضع مقدم الخدمة في السوق، ولمنع هذا فمن المحتمل أن يطلب مقدمو الخدمات دائمًا أمرًا من مسئولي إنفاذ القانون قبل تتبع GPS للمشتبه بهم في هواتفهم المحمولة[٣].

ونهاية، يتضح أن الطرق المفتوحة في أمريكا مفتوحة تمامًا لأي شخص يريد استخدامها، وبدوره يمكن للجمهور تتبعها [٤]، فأنت أثناء القيادة في الأماكن العامة تعرض نفسك للجمهور وليس لديك أي توقع معقول لخصوصية تحركاتك. وفي الآونة الأخيرة استخدمت الشرطة تقنية GPS للمساعدة في مراقبة تحركات المشتبه فيهم جنائيًا؛ حيث يمكن للشرطة تثبيت جهاز صغير على سيارة أحد المشتبه بهم والسماح لها بجمع المعلومات عن حركات السيارة بدلاً من طلب مراقبة شخصية لمدة أربع

(1) Joel R. Reidenberg, Restoring Americans' Privacy in Electronic Commerce, 14 Berkeley Tech. L.J., (1999), pp. 771, 774.

(2) Telephone Interview with Jeffrey Nelson, Public Policy and Regulatory Affairs Spokesman, Verizon, Available at https://www.verizon.com/about/news/media-contacts Last visited (16Nov., 2019).

(3) Kevin Keener, Personal Privacy in the Face of Government Use of GPS, I/S: A Journal Of Law And Policy, Vol. 3:3, 2007-2008, p.495.

(4) Katz v. United States, 389 U.S. 347, 351 (1967).

وعشرين ساعة، فهو يسجل المعلومات التي يمكن التقاطها بالعين المجردة فقط، ومن ثم يجوز لمأمور الضبط القيام به دون الحاجة إلى إذن قضائي، لأنه لا يشكل انتهاكًا للخصوصية.

وقد ولت بعض الولايات الأمريكية بوجها شطر هذه الوجهة التي تتلخص في عدم تطلب إذن قضائي قبل اللجوء إلى التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS في الأماكن التي لا يتوقع فيها الفرد أن خصوصيته محل حماية.

الولايات الأمريكية التي لا تتطلب إذنًا قضائيًا:

١- ولاية كاليفورنيا (California):

نظرت محكمة الاستئناف الجزئية السادسة بـ California كاليفورنيا في استخدام نظام تحديد المواقع العالمي بدون إذن لتعقب سيارة المدعى عليه في قضيةPeople v. Zichwic [1]، وفي هذه القضية تم إطلاق سراح المدعى عليه من السجن ووضعه تحت الإفراج المشروط شريطة أنه يمكن تفتيش مسكنه وأي ممتلكات تحت سيطرته دون أمر قضائي. وكانت الشرطة قد اشتبهت في تورط المدعى عليه في عمليات السطو وحصلت على إذن من ضابط الإفراج المشروط للمدعى عليه بإجراء مراقبة إلكترونية له من خلال وضع جهاز مراقبة إلكتروني على الهيكل السفلي لسيارته، وهي واقفة في ممر المدعى عليه في مجمع متعدد الطوابق من وحدة واحدة.

وقررت محكمة Zichwic أن وضع جهاز المراقبة لا ينتهك التعديل الرابع للمدعى عليه بموجب دستور كاليفورنيا، وطبقت المحكمة تحليلاً من خطوتين؛ الأولى: التوقع الشخصي للخصوصية من قبل المتهم. والأخرى التوقع الموضوعي

(1) People v. Zichwic, 114 Cal. Rptr. 2d 733 (Cal. Ct. App. 2002).

للخصوصية؛ ففيما يتعلق بتوقع المدعى عليه الشخصي للخصوصية فكرت المحكمة في أن فرض شرط البحث غير المبرر كشرط للإفراج المشروط يقلل من توقع المدعى عليه المعقول للخصوصية، وخلصت المحكمة أيضًا إلى عدم وجود توقع موضوعي للخصوصية فيما يتم عرضه بانتظام للرأي العام، فعلى الرغم من أن الهيكل السفلي للمركبة لا يُرى بسهولة مثل: الغطاء والأبواب والأجزاء الأخرى من الخارج فإنه جزء من الجزء الخارجي الذي يراه الجميع. ومن ثم لا يرقى البحث في الهيكل السفلي، أو لمسه، أو إرفاق جهاز تتبع به إلى انتهاك الخصوصية.

ونظرت محكمة Zichwic فيما إذا كانت مراقبة الإشارات من جهاز التتبع تشكل عملية بحث. وخلصت المحكمة، بالاعتماد على معيار Knotts، إلى أن مراقبة الجهاز لا تشكل تفتيشًا، لأن المراقبة كشفت ببساطة عن تحركات شاحنة المدعى عليه في شوارع المدينة، ولذلك بموجب دستور كاليفورنيا يجوز لتطبيق القانون في كاليفورنيا إرفاق جهاز GPS لسيارة في مكان عام ومراقبتها دون أمر قضائي.

٢- ولاية نيفادا (Nevada):

نظرت المحكمة العليا بـ Nevada نيفادا في الاستخدام غير المبرر لمتعقب GPS في قضية Osburn v. State [1]؛ حيث قامت الشرطة بإرفاق جهاز مراقبة إلكتروني بمصد سيارة المدعى عليه من أجل تتبع تحركاته، وبينما كان يسير في الشوارع العامة من خلال المراقبة البصرية واستخدام جهاز المراقبة الإلكتروني، لاحظت الشرطة أن المدعى عليه ارتكب أنشطة مريبة، وقد حصلت الشرطة بعد ذلك على أمر تفتيش، وفتشت سيارة المدعى عليه، وعثرت على أدوات السطو والمواد الإباحية عن الأطفال.

(1) Osburn v. State, 44 P.3d 523 (Nev. 2002).

وعند تحديد ما إذا كان إرفاق الجهاز الإلكتروني يشكل عملية تفتيش أو جزءًا من المصادرة بموجب دستور ولاية نيفادا، طبقت المحكمة تحليلاً يتمثل في أنه من أجل التفتيش أو المصادرة غير المعقولة يجب أن يكون لدى الفرد المشتكي توقع معقول للخصوصية، وهو ما يتطلب توقعًا شخصيًا وموضوعيًا للخصوصية في المكان الذي تم البحث فيه، أو في المادة المضبوطة.

وقررت المحكمة أن المدعى عليه لم يبد أي توقع شخصي للخصوصية على الجزء الخارجي من سيارته؛ لأنه لم يتخذ أي خطوات للحماية أو إخفاء المنطقة عن التفتيش من قبل الآخرين. وخلصت المحكمة إلى أنه لم يكن هناك أي توقع موضوعي للخصوصية، لأن المظهر الخارجي للسيارة، بما في ذلك المصد الأمامي، مفتوح أمام الجمهور، وهو عرضة للتفتيش العرضي من قبل المارة. ومن ثم فبموجب دستور نيفادا يجوز لمأموري الضبط إرفاق جهاز GPS ومراقبته بسيارة دون أمر قضائي.

ونهاية، يتضح أنه في ولايات كاليفورنيا ونيفادا لا يحتاج وكلاء إنفاذ القانون إلى الحصول على إذن قضائي قبل استخدام تقنية GPS لتعقب المشتبه فيه.

المطلب الثاني

مدة التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS

هي معيار الخصوصية

ذهبت محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية، دائرة مقاطعة كولومبيا بواشنطن United States Court of Appeals for the District of Columbia Circuit في قضية United States v. Maynard [1] إلى رأي آخر

(1) United States v. Maynard, 615 F.3d 544, 568 (D.C. Cir. 2010).

على عكس الدوائر الأخرى التى ترى أن التتبع في الأماكن العامة لا يتطلب إذنًا قضائيًا لكونه يخضع لتوقع معقول للخصوصية؛ حيث تعود وقائع هذه الدعوى عندما بدأت الشرطة بالتحقيق مع مالك ملهى ليلي يدعى Jones عن جرائم المخدرات، وهو أحد المتهمين في هذه القضية مع Maynard؛ وقد راقبوا أنشطته لمدة أربعة أسابيع بعد تثبيت جهاز تتبع GPS على سيارته، وبتحليل نتائج التتبع جمعت الحكومة أدلة اتهام ضد Jones وأدانته، واستأنف Jonesعلى حكم إدانته على أساس أن مراقبة GPS له من خلال سيارته غير دستورية بموجب التعديل الرابع.

وقد تم قبول طعنه، فبينما لم يكن لدى Jones بالضرورة توقعات بالخصوصية لرحلات فردية على الطرق العامة، كان مجمل حركته يخضع لتوقع معقول للخصوصية؛ حيث لا يحتمل أن يلاحظ أي شخص كل تلك التحركات، ووجدت المحكمة أن مجمل حركات الفرد تكشف أكثر من أي حركة فردية عن خصوصية الفرد؛ لذلك فإن المراقبة المطولة باستخدام مراقبة GPS تنتهك التعديل الرابع؛ لأنها تكشف عن أنواع المعلومات التي لم تكشف عنها المراقبة قصيرة الأجل، مثل ما يفعله الشخص بشكل متكرر وما لا يفعله؛ حيث يمكن لهذه الأنواع من المعلومات أن تكشف عن شخص ما أكثر من أي رحلة فردية يتم عرضها بمعزل عن غيرها؛ حيث تحكي الزيارات المتكررة لبعض الأماكن مثل: المسجد، أو الكنيسة، أو الصالة الرياضية قصة لا ترويها أي زيارة واحدة.

وقد حظيت الدائرة السابعة بفرصة لإعادة النظر في موقفها من استخدام GPS وتأثيره على التعديل الرابع في قضية United States v. Cuevas-Perez[1]؛ حيث استخدمت شرطة Phoenix جهاز تتبع GPS لمراقبة سيارة المدعى عليه لأكثر

(1)United States v. Cuevas-Perez, 640 F.3d 272, 272 (2011).

من ستين ساعة، وعبر خمس ولايات في وقت سابق لاحظ موظفو إدارة الهجرة والجمارك ICE باستخدام كاميرا، أن المدعي عليه Cuevas-Perez يتلاعب بفتحة وألواح الأبواب الخلفية لسيارته خارج منزله.

وأخبر عملاء ICE شرطة Phoenix بأنهم يشتبهون في أن Cuevas-Perez قد يكون متورطًا في توزيع المخدرات، لذلك قامت الشرطة بتوصيل GPS بسيارة المدعى عليه بينما كانت متوقفة في منطقة عامة، وبإعمال منهج قضية Garcia من حيث التفرقة بين المكان العام والخاص وجدت المحكمة أن استخدام جهاز تتبع GPS في هذه الحالة لم ينتهك حقوق التعديل الرابع للمدعى عليه.

وفي هذه القضية رأت المحكمة أن معيار Maynard لا يطبق، موضحة أن فترة المراقبة التي استمرت ستين ساعة في Cuevas-Perez لم تكن بحثًا مطولاً، ومن ثم لم تثر الآثار نفسها المترتبة على المراقبة في Maynard.

وقد تعرض قضاء محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية، دائرة مقاطعة كولومبيا بواشنطن، الذي عول على مدة التتبع كأساس لانتهاك الحق في الخصوصية، للنقد من قبل البعض[1] مستندًا إلى أنه كان يمكن لها أن تسمح للشرطة باستخدام الجهاز لتعقب المشتبه به اعتمادًا على الأساس المنطقي الذي مفاده أن الشرطة حرة في البحث ومراقبة أي شخص يتصرف في الأماكن العامة، كما كان يمكن للمحكمة أن تستخدم منطق السياسة العامة بضرورة الوثوق بالشرطة، والحجة القائلة بأن تتبع نظام تحديد المواقع لا يختلف عن مراقبة الشرطة المستمرة. وبدلاً من ذلك

(1) Tenison Craddock, The Limitations on Police Regarding GPS Tracking Devices: A Necessary Hindrance? 9 Computer L. Rev. & Tech. J. , 2004-2005, p. 513.

اتخذت محكمة واشنطن قرارًا في الاتجاه الآخر، وكان يمكن أن يعزز كفاءة قوة الشرطة ومنح المشتبه بهم الفزع، وإبقاء الخط ساطعًا بين ما هو عام وما هو خاص، ولكن المحكمة تخلت عن هذا التمييز وأنشأت سابقة سيئة.

ويُعد حظر مراقبة GPS عبر فترة زمنية طويلة معيارًا غامضًا؛ لأنه لا يوفر للشرطة أي إرشادات أو معايير بشأن المراقبة المطولة، والمدة التي تعد طويلة أو قصيرة، والمراقبة المقبولة دون أمر قضائي.(١)، ولذلك لابد من قواعد واضحة بدلاً من المعايير الغامضة(٢).

ويؤيد البعض ذلك؛(٣) وهو أن التتبع الجغرافي للشخص من خلال وسائل إلكترونية يُعد من أعمال الاستدلال والتحري التي يجوز القيام بها من قبل مأمور الضبط القضائي دون الحاجة إلى إذن قضائي؛ لأن هذا الإجراء يقتصر على معرفة مكان الشخص، وهو ما يمكن للفرد العادي القيام به بالتتبع البصري، ولا يتطرق إلى معرفة المحادثات التي تتم بين الشخص وآخرين ومضمونها، ومن ثم فإن تتبع الشخص ومعرفة مكان وجوده لا يشكل مساسًا بحرمة الحياة الخاصة، فغاية هذا الإجراء معرفة مكان الشخص دون الوقوف على ما يفعله أو التنصت على هاتفه.

---

(1) Orin Kerr, D.C. Circuit Introduces "Mosaic Theory" of Fourth Amendment, Holds GPS Monitoring a Fourth Amendment Search, The Volokh Conspiracy, http://volokh.com/2010/08/06/d-c-circuit-introduces-mosaic-theory-of-fourth-amendment-holdsGPS-monitoring-a-fourth-amendment-search.

(2) Kathleen M. Sullivan, The Justices of Rules and Standards, 106 HARV. L. REV, (1992), p. 22.

(٣) د. أشرف توفيق شمس الدين، المراقبة والتنصت من خلال الهاتف المحمول في التحقيق الجنائي، مجلة الفكر والقانون، كلية الحقوق، جامعة بنها، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٠م، ٤٣٩.

ومن ثم يتضح أنه في الدائرتين السابعة والتاسعة، يقع الرصد المطول لحركة السيارة خارج حماية التعديل الرابع؛ ولكن في دائرة D.C بواشنطن كان لدى الناس توقع معقول بالخصوصية لمجموع أنشطتهم وحركاتهم على المدى الطويل.

ويكمن الفرق الرئيسي بين الدوائر الأمريكية فيما إذا كانت مجمل حركات الشخص مفتوحة للمراقبة العامة، أو بالأحرى رهنًا بتوقع الشخص المعقول للخصوصية،[1] ويعتمد ذلك، إلى حد كبير، على ما إذا كان هذا التوقع مرتبطًا بالمعلومات التي تم الكشف عنها للجمهور[2]. وتشير دائرة D.C بواشنطن العاصمة إلى أن الرحلات الفردية قصيرة المدة لا تخضع لتوقع معقول من الخصوصية، لأن الطرق مفتوحة أمام ملاحظات الجميع. ومع ذلك رأت المحكمة أن الناس لديهم توقعات معقولة بالخصوصية في مجمل تحركاتهم[3].

ومن ثم، فنحن بحاجة إلى قواعد واضحة – الخط الساطع- لمعرفة ما إذا كان التتبع الجغرافي بواسطة GPS يشكل انتهاكًا للخصوصية أيًا كانت مدته؛ لأن القواعد الواضحة تعزز من الإنصاف والمساواة من خلال إزالة التعسف والتحيز في الأحكام القضائية، وتوفر من اليقين والقدرة على التنبؤ في سياق مراقبة نظام تحديد المواقع العالمي GPS، كما تسمح للشرطة بأن تعرف أنها قادرة على استخدام نظام تحديد المواقع العالمي GPS دون الحاجة إلى القلق من أن أفعالهم قد يتم الطعن فيها، وتحرر

(1) Compare Maynard, 615 F.3d at 557, with Pineda-Moreno, 591 F.3d at 1217, and Garcia, 474 F.3d at 998.

(2) Maynard, 615 F.3d at 558 (citation omitted) (internal quotation marks omitted).

(3) Katz v. United States, 389 U.S. 347, 351 (1967) ("What a person knowingly exposes to the public, even in his own home or office, is not a subject of Fourth Amendment protection").

قواعد الخط الساطع المحاكم من كثير من أعبائها عن طريق التقليل إلى أدنى حد من التطبيق المتقن والمستغرق للوقت والتكرار، كما تُعد القواعد الواضحة ضرورية للحرية؛ حيث تسمح للناس بمعرفة كيف ستستخدم الحكومة سلطتها، لأن المعايير الغامضة لا تقدم أي اقتراح بخصوص العتبة التي يصبح عندها التتبع دستوريًا.

وعلى الرغم من الفوائد الجمة التي تترتب على استعمال تقنية GPS من حيث تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون عند مراقبة تحركات المشتبه بهم فإنها لا تخلو من الانتقاد[1]؛ فإذا كان بإمكان الموظفين الحكوميين تتبع الأشخاص الذين يستخدمون أجهزة GPS الموضوعة سرًا في أي وقت يريدون تقريبًا، دون الحاجة إلى الحصول على أمر قضائي، فنحن نقترب خطوة تلو الأخرى من وجود دولة بوليسية كلاسيكية، ومن ثم يتعين على كل فرد أن يتوقع أنه قد يكون محلاً للمراقبة بواسطة GPS دون إذن قضائي، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS يشكل انتهاكًا مُطلقًا للخصوصية[2].

(1)E.g., Adam Cohen, The Government Can Use GPS to Track Your Moves, TIME MAGAZINE , Available at: http://www.time.com/time/nation/article/0,8599,2013150,00.html. (last visited 25Aug., 2019)

(2) Stephen A. Josey, Along for the Ride: GPS and the Fourth Amendment, Vanderbilt J. OF Ent. And Tech. law, Vol. 14:1., P.161.

المبحث الثاني

الانتهاك المطلق للحق في الخصوصية

تقسيم:

ذهب القضاء الألماني وبعض قضاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS يشكل انتهاكًا مُطلقًا للحق في الخصوصية؛ وفيما يأتي بيان ذلك.

المطلب الأول

موقف القضاء الألماني

ترى المحكمة الاتحادية الألمانية[1] (Bundes Geric Htshof-BGH)أن التتبع الجغرافي لشخص معين بواسطة GPS يشكل خرقًا للخصوصية، وكانت المحكمة المحلية في مانهايم Mannheim أدانت مُحققين خاصين مهنيين، لأن أفعالهم التي قاموا بها تشكل جرائم وفق قانون حماية البيانات الاتحادي (Bundesdatenschutzgesetz-BD)؛ حيث أجرى المدعى عليهم تحقيقات سرية عديدة لعملاء مختلفين.

وكان غرض بعض هذه التحقيقات في جزء منها ذات طبيعة اقتصادية، وكان بعضها لإعداد دعاوى ضد الموظفين الذين يُزعم أنهم ارتكبوا أفعالاً إجرامية، والبعض الآخر يتعلق بنزاعات وخلافات خاصة مثل: الخلافات الزوجية أو محاولات للحصول على أشياء لمساومة أشخاص ذوي وظائف إشرافية وقيادية للتأثير عليهم.

(1) German Federal Court of Justice (Bundesgerichtshof-BGH, A Grey Zone under the Spotlight-Illegal GPS Tracking by Private Investigators Case No. STR 32/13 (4 June 2013).

وقد استخدم المدعى عليهم على نطاق واسع تقنية النظام العالمي لتحديد المواقع GPS من خلال تتبع تحركات سيارات الأشخاص المستهدفين. وتم استخدام هذه البيانات لإنشاء ملفات تعريف بحركة هؤلاء، وقد أدانت المحكمة المتهمين وحكمت عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة جمع البيانات دون الحصول على إذن بناءً على المواد ٤٣ الفقرة ٢، و٤٤ من قانون حماية البيانات الاتحادي.

وجادل القضاة أنه لا يوجد دفاع مبرر متاح لاستخدام التكنولوجيا بالنظر إلى أن هذا الشكل من المراقبة التقنية لم يكن مستوفيًا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية الألماني (Strafprozessordnung) الذي يحكم سلوك جهات إنفاذ القانون، لأنه لن يُسمح للشرطة باستخدام تتبع GPS في هذه الحالة، وجادلت محكمة المقاطعة بأن الأساليب المستخدمة من قبل محققين خاصين يجب أن تكون محدودة أيضًا، ولم يفكر القضاة فيما إذا كانت المصالح المهمة قد تبرر جمع البيانات في أي من الحالات الفردية، واستأنف المدعى عليهم الحكم بحجة أن المحكمة قد أخطأت في مسألة موضوعية وهي عدم النظر في مثل هذه المصالح المتضاربة الأخرى.

وكمبدأ عام، فإن استخدام تكنولوجيا تتبع GPS السرية في التحقيقات الخاصة أمر غير قانوني ومع ذلك يجب النظر في المصالح المتضاربة في كل حالة فيما يتعلق بحماية البيانات واستخدامها؛ فقد يكون جمع البيانات قانونيًا بشكل استثنائي إذا كانت هناك مصلحة قوية ومشروعة، وهذا الوضع مشابه للدفاع عن النفس، وذلك طبقًا للمادة ٣٢ من القانون الجنائي الألماني Strafgesetzbuch.

ويلقي هذا الحكم الضوء على منطقة رمادية أي استخدام تكنولوجيا المراقبة من قبل الأشخاص العاديين، ولاسيما المحققون الخاصون؛ حيث أصبحت تقنيات GPS

في متناول الأشخاص الخاصين على مدار السنوات القليلة الماضية، إذ تستخدم الآن بشكل شائع بواسطة محققين خاصين. ويُعد التأكيد القضائي للمبدأ العام المتمثل في أن المراقبة السرية لنظام تحديد المواقع العالمي من قِبل الأشخاص الخاصين أمر غير قانوني علامة فارقة مهمة لحماية الحق في الخصوصية.

ويشكل حكم المحكمة الاتحادية الألمانية BGH سابقة لحماية الأشخاص من التحقيقات الخاصة؛ حيث يحدد قانون حماية البيانات الاتحادي BDSG قواعد جمع البيانات وتخزينها واستخدامها بشكل عام، وينص على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى عامين بسبب خرق قواعدها.

وترى المحكمة أن بيانات GPS يجب عدها بيانات شخصية، لأن جمع معلوماتGPS ومعالجتها بالاقتران مع اسم الشخص المستهدف يحولها إلى بيانات شخصية، ويجعل تشريعات حماية البيانات قابلة للتطبيق.

والأهم من ذلك تأكيد المحكمة مبدأ أن استخدام GPS لأغراض خاصة غير قانوني، ومع ذلك أشارت المحكمة إلى أن قانون حماية البيانات الاتحادي BDSG وكذلك المادة ٧ (و) من توجيه حماية البيانات وغيرها تنص على استثناءات في ظروف محدودة، والتي يمكن أن تبرر هذا النوع من جمع البيانات؛ حيث تتضمن المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون ذاته بعض الإعفاءات الضيقة التي تسمح بجمع البيانات الشخصية واستخدامها كلما كان هناك اهتمام مشروع بجمع البيانات، ولا يبدو أن هناك أي حقوق متضاربة.

وترى المحكمة أن تتبع GPS أقل تدخلاً من الاستماع سرًا إلى المحادثات الخاصة، على سبيل المثال عن طريق التنصت على الهاتف، إلا أنه يعد انتهاكًا صارخًا للحق في الخصوصية، حتى ولو كان لمجرد الرغبة في معرفة الخيانة الزوجية

المزعومة للزوج؛ حيث لا يدخل ذلك بأي حال من الأحوال في نطاق الاستثناءات.

كما أنه من الأهمية بمكان أن يرتبط سلوك موضوع جمع البيانات من قبل الأفراد بموقف يتعارض مع حقوق طرف ثالث؛ على سبيل المثال في حالة الاحتيال في بيئة العمل أو الدعاوى المدنية شريطة ألا يكون هناك وسيلة متاحة أقل تدخلاً للحصول على الأدلة، وأن يتم ذلك وفق قانون الإجراءات الجنائية، والشروط التي تخضع لها السلطات العامة[1]. وبناءً على ذلك يتمتع المشتبه بهم الألمان بالخصوصية في المناطق العامة والخاصة.

وينطلق النهج الألماني من اعتراف لجنة الاتصالات الفيدرالية FCC بحق الأشخاص في تقرير مصيرهم المعلوماتي، أي حق جميع الأشخاص في التحكم في بياناتهم الشخصية والحد من جمع المعلومات الشخصية عنهم وتخزينها ونقلها، ووصف James Q. Whitman مقاربة ألمانيا للخصوصية بأنها تجسد الاهتمام بكرامة الأفراد وتمكينهم من السيطرة على الطريقة التي يعرضون بها على العالم[2].

بطبيعة الحال يتمتع الناس بحماية أقل للخصوصية في المناطق العامة من حماية منازلهم أو أماكن عملهم؛ حيث يُسمح بتصوير المشتبه فيه علنًا، بينما لا يُسمح بتصويره في منزله. لكن الظهور في الأماكن العامة يقلل فقط من حماية الخصوصية لكن لا يلغيها تمامًا. ومن ثم، فمن المنطقي أن القانون الألماني يتطلب إذنًا قضائيًا مسبقًا للمراقبة البصرية طويلة المدى، حتى عندما يتم إجراؤه بالكامل في المناطق

(1) German Federal Court of Justice (Bundesgerichtshof-BGH, A Grey Zone under the Spotlight-Illegal GPS Tracking by Private Investigators Case No. StR 32/13 (4 June 2013).

(2) James Q. Whitman, The Two Western Cultures of Privacy: Dignih Versus Liberty, 113 Yale L. J. , (2004), p.1151.

العامة، ومن ثم ضرورة توافر الضمانات الإجرائية عند استخدام تقنيات التتبع الجغرافي[1].

المطلب الثاني

موقف محاكم بعض الولايات الأمريكية

رأت محاكم بعض الولايات الأمريكية ضرورة حصول موظفي إنفاذ القانون على أمر قضائي قبل استخدام GPS لتعقب المشتبه فيه، على الرغم من أن جهات إنفاذ القانون قد تستخدم نظام تحديد المواقع العالمي GPS لتعقب سيارة المشتبه به دون أمر قضائي بموجب دستور الولايات المتحدة. وقد رأت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن الولايات لها الحرية في تفسير الأحكام الدستورية الخاصة بها عندما توفر حماية أكبر من الأحكام الفيدرالية المماثلة[2].

وقد توصلت محاكم ولايات Louisiana و Oregon و Washington إلى استنتاج مفاده أن موظفي إنفاذ القانون يجب أن يحصلوا على إذن قضائي قبل إرفاق وحدة GPS بسيارة المشتبه فيهم؛ وفيما يأتي بيان ذلك:

١- ولاية لويزيانا (Louisiana):

نظرت محكمة استئناف الدائرة الأولى بولاية Louisiana لويزيانا في استخدام الحكومة للمراقبة الإلكترونية "صافرات" على سيارات المدعى عليهم في

(1) Jacqueline E. Ross, Germany's Federal Constitutional Court and the Regulation of GPS surveillance, 6 German L.J., Vol. 06 No. 1, 2005, p.1812.

(2) Osburn v. State, 44 P.3d 523, 525 (Nev. 2002) (citing Michigan v. Long, 463 U.S. 1032, 1041 (1983).

قضية[1] State v. Peters؛ حيث تشتبه سلطات إنفاذ القانون في أن المتهمين ارتكبوا عمليات سطو، ومن ثم فقد حصلوا على أمر لتثبيت جهاز تتبع على عربات المدعى عليهم.

وذكرت المحكمة أن دستور ولاية Louisiana لويزيانا يوفر حماية أكبر للحقوق الفردية من تلك المنصوص عليها في التعديل الرابع، ولاحظت المحكمة أن أي تهديدات لمصالح الخصوصية محمية بشكل معقول من خلال الحصول على أمر قضائي، لذلك يتعين على موظفي إنفاذ القانون في لويزيانا الحصول على أمر قضائي قبل وضع جهاز تتبع على سيارة المشتبه به.

٢- ولاية أوريجون (Oregon):

نظرت المحكمة العليا بولاية أوريجون Oregonفي استخدام برنامج GPS في قضية State v. Campbell. وفي هذه القضية[2] تشتبه سلطات إنفاذ القانون بالولاية في أن المدعى عليه كان يرتكب عمليات سطو على المنازل، وحاولت الشرطة متابعة سيارة المدعى عليه، ولكنهم لم يتمكنوا من فعل ذلك بسبب الطبيعة الريفية للمنطقة. ثم قام الضباط بتوصيل جهاز إرسال لاسلكي إلى الجانب السفلي من سيارة المدعى عليه وهي متوقفة في موقف عام للسيارات، وبعد سبعة أيام استخدم الضباط جهاز trackin لاكتشاف أن سيارة المدعى عليه كانت على بُعد ٤٠ ميلاً، ثم استخدم الضباط طائرة، ولاحظوا بصريًا أن المدعى عليه يُخرج من مركبته ويتصرف بطريقة تشير إلى أنه كان يسرق مكانًا قريبًا.

(1) State v. Peters, 546 So. 2d 829 (La. Ct. App. 1989).
(2) State v. Campbell, 759 P. 2d 1040 (Or. 1988).

وقد خلصت المحكمة العليا في ولاية Oregon أوريجون إلى أن إرفاق جهاز GPS بسيارة المدعى عليه يشكل تفتيشًا وبحثًا بموجب دستورها. ومن ثم يتطلب إذنًا قضائيًا.

وطرحت المحكمة السؤال الآتي: هل نظام حكمنا... يوجب علينا أن نفرض على مواطنينا مخاطر المستمع أو المراقب الإلكتروني دون حماية ما؟

رفضت المحكمة تبني معيار الطرق العامة الذي أقرته المحكمة العليا في الولايات المتحدة، لأن هذه الحجة غير سليمة من الناحية الواقعية كما هو ثابت من الأوراق، فالشرطة، على الرغم من الجهود الدؤوبة، وجدت أنه من المستحيل متابعة سيارة المدعى عليه من خلال المراقبة البصرية.... وباستخدام جهاز GPS تمكنت الشرطة من تحديد موقع سيارة المدعى عليه على بُعد ٤٠ ميلاً من مكان وجودهم.

وذكرت المحكمة أن مصلحة الخصوصية بموجب دستور ولاية Oregon أوريجون كانت مصلحة في التحرر من أشكال معينة من التدقيق.

وخلصت المحكمة إلى أن أي جهاز يمكن الشرطة من تحديد موقع شخص أو جسم ما ليلاً أو نهارًا على مدى عدة أيام، يعد قيدًا كبيرًا على الحرية، ولن يكون هناك أي وسيلة للأفراد للتأكد من وقت فحصهم، وعندما لا يكونون كذلك فإنها تشكل قيودًا مذهلة على الحرية الشخصية. ومن ثم فبموجب دستور ولاية Oregon أوريجون يجب على جهات تطبيق القانون الحصول على إذن قبل إرفاق وحدة GPS بسيارة المشتبه به[1].

(1) The Oregon Supreme Court revisited the issue in State v. Meredith, 96 P. 3d 342 (Or. 2004).

٣- ولاية واشنطن (Washington):

نظرت المحكمة العليا في واشنطن Washington فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أمر لاستخدام تعقب GPS في قضية[1] State v. Jackson وفيها تحفظت الشرطة على أب في اختفاء ابنته وقتلها، ثم حصلت الشرطة على أمر بتوصيل وحدة GPS لسيارة المدعى عليه اعتقادًا منها بأن المدعى عليه سيقودهم إلى جثة ابنته.

ويشير تسلسل الأحداث أنه في ١٨ أكتوبر ١٩٩٩م، تلقت الشرطة المحلية مكالمة منJackson ويليام جاكسون للإبلاغ عن اختفاء ابنته البالغة من العمر تسع سنوات والتي يطلق عليها Valiree، وعندما بدأ البحث [2] "اكتشفت الشرطة آثارًا للدماء على وسادة Valiree وشعر عانة أحمر على ملاءة السرير وكانت Valiree معتقة أي تم عضها، مما تسبب في استجواب الشرطة عما إذا كان قد حدث اعتداء جنسي محتمل داخل المنزل، وتم نقل جثة Valireeبشكل دقيق في مكان آخر.سرعان ما أصبح Jackson جاكسون مشتبهًا فيه، لأن شعر رأسه أحمر طبيعي وربما يتم الربط بين ذلك وشعر العانة الأحمر، ولأنه كان الشخص الوحيد في المنزل يوم ٢٣ أكتوبر، وقام أحد القضاة بإصدار أمر تفتيش لإقامة Jackson جاكسون وسيارتيه. وحصلت الشرطة على مذكرة ثانية لإرفاق وحدة GPS لكلتا السيارتين، وسمحت هذه المذكرة لنظام GPSبمراقبة السيارات لمدة عشرة أيام، ثم مدد أمر التتبع بواسطة GPS لمدة عشرة أيام أخرى، وقد أجاب نظامGPS عن معلومات بخصوص مكان وجودJackson جاكسون خلال الأسبوعين الماضيين على وجه التحديد، وأظهرت البيانات أنه في السادس من نوفمبر قاد Jackson جاكسون سيارته إلى مكان يطلق عليه ريفنجديل الريفي وتوقف دون مغادرة لمدة خمس وأربعين دقيقة، وفي ١٠ نوفمبر قام جاكسون برحلة إلى فيكاري وسبرينجديل، وهما موقعان بعيدان؛ حيث بقي

(1) State v. Jackson, 76 P.3d 217 (Wash. 2003).

(2) State v. Jackson, 76 P.3d 217, 220 (Wash. 2003).

لمدة ست عشرة دقيقة، وثلاثين دقيقة على التوالي.

واكتشفت الشرطة جثة Valiree في قبر ضحل في موقع سبرينجديل واعتقلت Jackson جاكسون على الفور. وفي محاكمته الجنائية في أكتوبر ٢٠٠٠م، حاول Jackson جاكسون إقناع هيئة المحلفين بأنValiree تناولت جرعة زائدة من مضادات الاكتئاب التي وصفها لها مستشارها الطبي، وأنه دفن الجثة، لأنه يعلم أن الشرطة ستلومه.

ورد الادعاء بأن Valiree تسببت في مشكلة لجاكسون، لأنها لا تحب صديقته الحالية. وهنا انتهت هيئة المحلفين إلى إدانة Jackson جاكسون بجريمة القتل، وحكمت عليه المحكمة بالسجن ٦٧٢ شهرًا. وطعن جاكسون مستندًا لعدة أسباب؛ منها: أن أجهزة تتبع نظام تحديد المواقع العالميGPS تنتهك المادة ٧ من دستور واشنطن.

ونظرت المحكمة العليا في واشنطن طعن جاكسون Jacksonوأكدت أن الإذن القضائي مطلوب قبل تثبيت أجهزة GPS للتتبع الجنائي، وقالت: إن استخدام أجهزة GPS لا يعكس التعقب المرئي، ولكن يقتحم حياة الشخص وخصوصيته، لذلك بموجب دستور واشنطن يجب على مسئولي إنفاذ القانون في واشنطن الحصول على أمر قضائي قبل إرفاق GPS بسيارة المشتبه فيه.

ونهاية، يرى الباحث أن التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS إجراء خطير يمس الحرية الشخصية وينتهك حق الفرد في الخصوصية؛ لكونه عندما يتم من خلال وسائل إلكترونية فإنه يكون وسيلة لتتبع عديد من الأشخاص، كما أنه قد يكون من يحمل الهاتف الذي يتم من خلاله التتبع الجغرافي أو يقود المركبة التي وضع بها جهاز التتبع غير الشخص المراد تتبعه، مما يجعل هذا الإجراء ماسًا بحرية غير المتهم بالجريمة وخصوصيته، فيترتب على ذلك اتساع نطاق الإجراء ليشمل عديدًا من الأشخاص، على الرغم من كونه استثناءً على الأصل العام، مما يعني ضرورة عدم التوسع فيه.

ولا يجوز التذرع هنا بأن تعقب الجرائم وضبط مرتكبيها أمر بالغ الأهمية، فصون الخصوصية حق دستوري، مع إدراك أن تطور وسائل التتبع التكنولوجي لمكان المتهم وغيرها من وسائل الاتصال أدى إلى جعل خصوصية الفرد مجرد حبر على ورق، وصونها أمنية بعيدة المنال يود كل منا أن يحققها، فانتهاك الخصوصية لم يعد بحاجة إلى إنسان يتلصص أو يسترق السمع أو يختلس النظرة، ولم يعد بحاجة إلى السير خلفه، وإنما أصبح ممكنًا بما يحمله المجني عليه ذاته في يده من هاتف نقال، أو سيارة يقودها، وكأنه مُمسك بخنجر يطعن به نفسه. ومن ثم فالتتبع الجغرافي للمتهم ينتهك الحق في الخصوصية أيًا كان مكان وجود الشخص، وأيًا كانت مدته، لأنه لا يجوز نزعه في مكان وإلحاقه في آخر، كما أن البيانات التراكمية للفرد تكشف عن خصوصيته.

وقد ذهبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) [1] أيضًا إلى أن تتبع الفرد بواسطة تقنية GPS ومعالجة البيانات المكتسبة يصلان إلى حد التدخل في الحق في الخصوصية طبقًا للمادة ١/٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومن ثم ترى المحكمة ضرورة أن يكون هناك تشريع دقيق وآليات مراجعة قضائية كافية وفعالة، تحترم مبدأ التناسب، عندها فقط ستكون هناك ضمانات كافية ضد خطر الإيذاء الجوهري لأي نظام للمراقبة السرية.

وبناءً عليه فالتتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS أمر يتعارض مع الخصوصية، ويشكل قيدًا على الحرية، ويهدر الكرامة الإنسانية، لذا فاللجوء إليه يتطلب توافر عديد من الضمانات لكي يكون مشروعًا، وما ينتج عنه من دليل يكون مقبولاً[2].

(1) Cour EDH, 5e Section, 2 septembre 2010, Uzun c. Allemagne, Req. n° 35623/05 – ADL du 2 septembre 2010.

(2) H. Matsopoulou, « La surveillance par géolocalisation à l'épreuve de la =

خاتمـــة

يرسـم القـانون الحـد الفاصـل بـين المحظـور والمبـاح فـي تـصرفات الأفـراد وتعاملاتهم، ويكشف عن ضوابط استعمال أي وسيلة تقنية أفرزها التقدم التكنولوجي والإبداع العلمي، ومن هذه الوسائل تقنية GPS التي تُمكن من معرفة مكان تواجد الفرد، فعملت سلطات تطبيق القانون على الإفادة منها في تتبع الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم جنائية، وقد حاولت الإجابة على التساؤل الذي آثارته الدراسة وهو مدى انتهاك التتبع الجغرافي بواسطة تقنية GPS لحق المتهم في الخصوصية، ومدى هذا الانتهاك، وموقف التشريع والقضاء في دول عدة من ذلك.

=

Convention européenne des droits de l'homme », D. 2011, ; p. 724; D. Roets, «La surveillance d'un suspect par Global Positioning System et le droit au respect de la vie privée », RSC, 2011, p. 217.

النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى عديد من النتائج؛ أهمها:

١- يشكل التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS إحدى آليات ضبط الجناة في وقتنا الحالي في عديد من الدول على الرغم من عدم التنظيم التشريعي له في مصر.

٢- تستخدم تقنية GPS في عديد من المجالات سواء النقل أو الجيولوجيا أو القانون.

٣- يختلف التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS عن غيره من وسائل جمع الأدلة الأخرى، ومن ثم فهو ليس تفتيشًا أو مراقبة للمحادثات التليفونية؛ حيث إن له ذاتية خاصة.

٤- يُعد التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS أحد مظاهر الاعتداء على خصوصية الفرد سواء أكان في مكان عام أم خاص، وقد اختلفت الدوائر الأمريكية في مدى هذا الانتهاك، لأن البيانات الناتجة عنه شخصية.

٥- ذهب القضاء الألماني إلى انتهاك التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS للحق في الخصوصية أيًا كانت مدته ومكانه.

التوصيات

انتهت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات؛ تتمثل فيما يأتي:

١- ضرورة النص التشريعي في قانون الإجراءات الجنائية المصري على تتبع المتهم بواسطة GPS كإحدى آليات جمع الأدلة؛ وذلك لعدم كفاية النصوص الإجرائية الحالية، واحترامًا لمبدأ الشرعية الإجرائية، وصونًا للخصوصية.

٢- قيام جهة قضائية بإصدار أمر التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS تتمثل في النيابة العامة، أو القاضي الجزئي، أو قاضي التحقيق.

٣- تأقيت الأمر بالتتبع الجغرافي للمتهم حسب الجهة التي تصدره، فيكون أربعة أيام فقط إذا كانت النيابة العامة هي من يتولى التحقيق، ويجدد من قبل القاضي الجزئي بحيث لا يتجاوز ١٥ يومًا في المرة الواحدة، أما إذا كان من يتولى التحقيق قاضي التحقيق فيجوز له إصداره بحيث لا يتجاوز ١٥ يومًا في المرة الواحدة، ويجوز تجديده لمدد أخرى لا يتجاوز مجموعها ستة أشهر.

٤- إلزام الجهة مُصدرة أمر التتبع بتسبيبه وتدوينه وتوقيعه من مُصدره.

٥- قيام مأمور الضبط القضائي بالتتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS في حالة الضرورة ولمدة أربع وعشرين ساعة، مع عرض الأمر على السلطة المختصة بالتحقيق للحصول على إذن قضائي، مع بيان حالة الضرورة في الطلب المقدم منه.

٦- اقتصار التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS على الجرائم التي تشكل جناية أو جنحة والتي لا تقل عقوبتها عن الحبس ستة أشهر، مع تعديل المادة ٩٥ من

قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تجيز مراقبة المحادثات في أي جريمة معاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، بحيث تكون في الجرائم التي لا تقل عقوبتها عن الحبس ستة أشهر حتى يتحقق الانسجام التشريعي، فهذه الإجراءات تبلغ خطورتها التتبع الجغرافي أو أشد خطورة، ومن ثم لا يمكن السماح باتخاذها فيما هو أدنى منه، أو يدانيه.

٧- إعداد تقرير مكتوب من قبل القائم بالتتبع الجغرافي للمتهم بواسطة GPS يتضمن وقت بدء وضع جهاز التتبع ونهايته، وجميع المعلومات التي تم التوصل إليها.

٨- كفالة ضمانات كافية للمحافظة على البيانات التي تم التوصل إليها على نحو يمنع العبث بها أو إفشاءها، إضافة إلى تحديد مصير هذه البيانات بعد تفريغها في المحضر الخاص بها، أو بعد انتهاء الدعوى الجنائية المتعلقة بها.

٩- تقرير عقوبات جنائية لمن يتلف عمدًا، أو يزور بيانات تحديد الموقع الجغرافي للمتهم، أو يتلاعب بأحد الأجهزة المستعملة في عملية التتبع بالسجن دون الإخلال بأي عقوبة أشد، ويعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب أيًا من الأفعال السابقة عند التحقيق في جريمة من الجرائم الواردة الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، والأخذ بآليات دقيقة لمنع أدلة نظام GPS المزيفة أو المعدلة من الوصول إلى قاعة المحكمة.

١٠-ضرورة إتلاف البيانات الناتجة عن التتبع الجغرافي للمتهم بواسطة تقنية GPS بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية المتعلقة بها، أو فوات المدة القانونية اللازمة لتقادم الدعوى الجنائية، مع وضع تقرير مفصل عن عملية الإتلاف.

والحمد لله رب العالمين